THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

# بيـــــان

# وفد الجمهورية العربية السورية

# لدى الأمم المتحدة في نيويورك

# يلقيه

# المستشار قصي الضحاك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /٨٥/ المعنون:

## "سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ١٤ /١٠/٢٠١٥

**السيد الرئيس،**

أود أولاً أن أتوجه إليكم ولأعضاء المكتب الموقر بالشكر على إدارتكم الناجحة لمداولات هذه اللجنة.

ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه الزميل ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

ويود وفد بلادي، بصفته الوطنية، التأكيد على النقاط التالية:

- إن سيادة القانون هي الهدف الأسمى الذي نطمح إليه جميعاً وهي الإطار الذي تندرج ضمنه كل الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء على مدى سبعة عقود هي عمر الأمم المتحدة لتكريس احترام القانون الدولي وصياغة المعايير الناظمة للعلاقات الدولية.
- إن سيادة القانون كلٌ لا يتجزأ، ومن غير الممكن ولا المقبول التركيز على سيادة القانون على الصعد الوطنية فقط، وفي دول بعينها، وتجاهل سيادة القانون في دول أخرى وعلى الصعيد الدولي، فاحترام مبادئ القانون الدولي والالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها مبادئ السيادة والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للمنازعات والعمل على إنهاء الاحتلال ومكافحة الإرهاب هي كلها أمور جوهرية تمثل حجر الأساس لتكريس سيادة القانون بشكل عام على الصعيدين الدولي والوطني.
- إن التحديات التي تعترض سيادة القانون على الصعيد الدولي لا تتعلق بنقص الآليات أو الصكوك الدولية وإنما بالانتقائية وازدواجية المعايير التي تمارسها دول نافذة بعينها في تعاملها مع القانون الدولي والقضايا الدولية، وسعي هذه الدول لفرض هيمنتها وقراراتها الأحادية على دول أخرى، وانتهاج أسلوب التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً دون تفويض صريح من مجلس الأمن وبذرائع وتفسيرات مشوهة لأحكام الميثاق ما زالت دول أعضاء تعاني من نتائجها.
- إن سيادة القانون لا تتحقق بقيام بعض الدول باستنباط مفاهيم براقة تخدم مصالحها وتسييس مفاهيم أخرى قائمة فعلاً وحرفها عن غاياتها النبيلة وتقديم تفسيرات مطاطة لها لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء.

- إن سيادة القانون لا تعني بأي حال من الأحوال تجاهل الخصائص الثقافية والاجتماعية والحضارية لأي دولة أو منطقة والسعي لفرض معايير دول بعينها وتجاهل حق الشعوب الأساسي في اختيار نموذجها الوطني لإدارة شؤون بلدها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

**السيد الرئيس،**

مما لا شك فيه أن سيادة القانون لا تنسجم بأي حال مع سياسات التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها وتهديد وحدتها وسلامة أراضيها، كما أن سيادة القانون لا يمكن توقعها في ظل وقوف المجتمع الدولي صامتاً لسنوات أمام قيام حكومات دول معروفة بتقديم دعم لا محدود للإرهاب الذي يستهدف بلادي ويعاني منه السوريون. لقد قدمت أنظمة الحكم في دول عربية وإقليمية وغربية الدعم بأشكاله المختلفة على مدى ما يقارب خمس سنوات لمقاتلين إرهابيين أجانب ومرتزقة استقدمتهم من شتى أنحاء العالم ليعيثوا قتلاً وتدميراً في بلادي ولينشروا فكرهم المتطرف الذي لا يمت لأي دين ولا لحضارة ولا للإنسانية بأي صلة، ومكنوا هؤلاء الإرهابيين من رص صفوفهم وارتكاب أبشع أشكال الأعمال الإرهابية الوحشية بحق أبناء الشعب السوري والشعب العراقي الشقيق ورعايا دول أخرى وتهديد أمن المنطقة والعالم بأسره. وللأسف فقد تجاهلت الهيئات المختصة في الأمم المتحدة لسنوات ما وضعناه بين أيديها من حقائق موثقة كما تجاهلت مناشداتنا لإلزام حكومات الدول الداعمة للإرهاب بالكف عن ذلك ووقف انتهاكاتها للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. وبالتأكيد فإن التغاضي عن ممارسات هذه الدول وعدم مساءلة مسؤوليها المتورطين بدعم الإرهاب لا ينسجم على الإطلاق مع ما تدعيه بعض الدول من حرص على سيادة القانون.

من جهة ثانية، يؤكد وفد بلادي أن سيادة القانون لا تنسجم والتدابير القسرية أحادية الجانب التي تفرضها دول بعينها على دول أعضاء في الأمم المتحدة، ومنها بلادي. إن هذه التدابير القسرية التي أكدت الأمم المتحدة مراراً عدم شرعيتها ولا قانونيتها تلقي بآثارها السلبية على معيشة السوريين وتحد من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم اليومية من الغذاء والدواء والمعدات الطبية ومشتقات النفط وغيرها.

وبالطبع، السيد الرئيس، فإن سيادة القانون لا تتكرس باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومواصلة ارتكاب سلطات الاحتلال جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق أبناء الشعب

السوري والفلسطيني الرازحين تحت الاحتلال. كما أن سيادة القانون لا تستقيم مع السكوت عن دعم إسرائيل للتنظيمات الإرهابية التي تنشط في منطقة خط الفصل والتي اعتدت مراراً على عناصر حفظ السلام العاملين في الاندوف.

**السيد الرئيس،**

ختاماً، يؤكد وفد بلادي مجدداً على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بأحكام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والامتناع عن كل ما من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين. وتدعم سوريا سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتؤكد أن تقديم المساعدة التقنية لهذا الغرض يستوجب حكماً الامتناع عن تحويل هذه المسألة إلى أداة من أدوات الضغط السياسي أو استخدامها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو الانتقاص من سيادتها.

وشكراً السيد الرئيس.